جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس: السياسات الاقتصادية في الجزائر

موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري

أستاذة المقياس: د. أحلام عابد

البريد الإلكتروني: a.abed@univ-setif2.dz

السنة الجامعية: 2022-2023م

أهداف المقياس: تهدف محاضرات مقياس السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف ذات البعد العلمي والعملي لدى الطالب، والتي تمس الجانبين المنهجي العلمي والعملي، ويمكن تحديدها كما يلي:

1- محاولة فهم الحقل المعرفي والنظري لموضوع السياسات الاقتصادية العامة.

2- تحليل واقع الاقتصاد الجزائري والتجربة التنموية في الجزائر والمراحل التي مرّ بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وكذا محاولة البحث في مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية والعقبات التي تواجهها دول العالم النامي ومنها الجزائر في هذه الإطار.

3-اكتساب المعارف والاطلاع على آليات عمل السياسات الاقتصادية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، من خلال البحث مفهوم السياسة الاقتصادية في الجزائر، وأهدافها، وأدواتها، وأنواعها ، ومضامينها وأدوارها على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

مقياس السياسات الاقتصادية في الجزائر

1-الجانب المعرفي للسياسات الاقتصادية

2-الاقتصاد الجزائري وتجربته التنموية

3-مضامين السياسات الاقتصادية في الجزائر

4-تحديات ورهانات السياسات الاقتصادية في الجزائر

المحور الثالث: مضامين السياسات الاقتصادية في الجزائر

نركز في هذا العنصر على بعض مضامين السياسات الاقتصادية في الجزائر، وهي:

أولا: أهم مضامين سياسات الإصلاحات الاقتصادية:

شكلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتردية التي عرفتها الجزائر بداية من التسعينات (العشرية السوداء) المنعرج الحاسم لإقرار جملة من الإصلاحات الاقتصادية، بغية تصحيح سياستها الاقتصادية وتجسيد جملة من الإجراءات والبرامج للتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية، والمتمثلة أساسا في التوجه نحو سياسة اقتصاد السوق، وابرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفها الاقتصاد الوطني، وعلى رأسها أزمة المديونية الخارجية.

نتيجة لتلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفها الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى بالسلطات العامة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي بغية إعادة جدولة المديونية، مقابل التزامها ببرنامجين:

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي من 05/01/ 1994 إلى 1995/04/30: يهدف إلى استعادة النمو الاقتصادي والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية.

2-برنامج الإصلاح أو التعديل الهيكلي من 1995/05/22 إلى 21/05/ 1998: الهادف إلى تعميق إجراءات الاستقرار، وإلى زيادة العرض السلعي، وبعث النمو والعمل، وإعادة هيكلة البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

استنادا عليه، شملت هذه الإصلاحات الاقتصادية للبرامج على عدة **مضامين**، أهمها:

*-تعديل سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار؛ (تحرير سعر الصرف بتخفيض قيمة العملة المحلية)

*-تحرير التجارة الخارجية؛

*-تخفيض العجز المالي بضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي؛

*-تسيير الطلب المحلي بواسطة سياسة ميزانية ونقدية صارمة؛

*-تخفيض خدمات الديون الخارجية؛

*-إنشاء الآليات المؤسسية والسوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق؛

*-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإدخال عملية الخوصصة بعد وضع الإطار القانوني لها لبعث المنافسة وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي؛

*-التقليل إلى غاية إلغاء الإعانات الممنوحة من قبل الدولة للمؤسسات العمومية برفع الدعم على السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع؛

*-مواصلة الإصلاح الضريبي وخفض الرسوم الجمركية واتخاذ الإطار القانوني لفتح المنافسة أمام القطاع البنكي والمالي؛

ومن أجل تحقيق الدولة لهذه الأهداف _المضامين_ رسمت سياستين اقتصاديتين، هما:

-**سياسة اقتصادية ظرفية:** تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية؛

-**سياسة اقتصادية متوسطة المدى:** تتمثل في:

-الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المردودية مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية، وخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، والعمل على توفير التموين الملائم والدائم...

-إيقاف البطالة في المرحلة الأولى، ثم البدء بالتشغيل وامتصاص البطالة في مرحلة لاحقة.

ثانيا: مضامين سياسات التحول الهيكلي في الجزائر:

1-برنامج سياسة الانعاش الاقتصادي: مع بداية الألفية الجديدة خاضت الجزائر تجربة تنموية جديدة، قامت على أسس سياسة اقتصادية جديدة، تجسدت في **برنامج الانعاش الاقتصادي**، الذي له عدة مضامين مستمدة من الفكر الكنزي، وهدفت هذه السياسة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الافاق الحكومي الاستثماري.

المضامين المتعلقة بتراجع الاقتصاد الوطني ⟸ عملية الانعاش الاقتصادي

الركود ↓ الكساد ↓ الانكماش ↓

***-الأسباب التي أدت إلى تبني سياسة الانعاش الاقتصادي:**

-ضعف معدلات النمو الاقتصادي بفعل تداعيات الأزمة الاقتصادية منذ 1986؛

-ارتفاع معدل البطالة نتيجة آثار تلك الأزمة الاقتصادية؛

-تحسن مداخيل الخزينة العمومية بشكل ملحوظ، نتيجة تحسن أسعار المحروقات وارتفاعها في الأسواق الدولية؛

-انخفاض معدل التضخم في نهاية التسعينات وبداي الألفية الجدية، مع تسجيل استقرار نسبي في معدل سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الفترة من 2000-2004.

***-أهداف سياسة الانعاش الاقتصادي:**

-تشجيع الطلب الكلي من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني؛

-دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل وتنمية الموارد البشرية، من أجل خلق الثروة؛

-تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية التي يستند لها الاقتصاد الوطني، مما يسمح ببعث النشاطات الاقتصادية ...

***-مضمون سياسة الانعاش الاقتصادي:**

وضعت الحكومة الجزائرية خمس برامج تنموية خلال الفترة (2001-2030)، لتطبيق برنامج هذه السياسة، وهي:

***- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)؛**

***- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)؛**

***-البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)؛**

***-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)؛**

***-البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030).**

2-السياسة الاقتصادية من 2019 وخلال جائحة كورونا 2021:

عرفت الجزائر سنة 2019 عدة تطورات بدأت بالحراك الشعبي في فيفري 2019، الذي أثر على الجانب الاقتصادي، حيث عرفت المؤشرات الاقتصادية تراجعا كبيرا، بسبب الانخفاض في أسعار النفط، كما أدى إلى تغير منظومة الحكم، وهذا أيضا أثر في سير النموذج التنموي.

بالإضافة إلى الأزمة الوبائية التي شهدها العالم نهاية سنة 2119 وهي جائحة كوفيد 19، التي أثرت على الاقتصاد العالمي بسبب سياسة الحجر الصحي (الاغلاق التام)، ونتج عنها توقف شبه كلي للنشاط الاقتصادي.

وعلى الرغم من العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي، إلا أن آثار الوباء مازال مستمرا بسبب الطفرات التي طورها، والتي لازالت تؤثر على الاقتصاد العالمي، ومنها الاقتصاد الجزائري.

أدت الجائحة إلى كساد الاقتصاد الجزائري عام 2021، إذ تشير التقديرات إلى أن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5.5% وسط إجراءات إغلاق صارمة، مع انخفاضِ متزامنِ في إنتاج النفط .،وفي الوقت نفسه، تسبب الانخفاض المؤقت في أسعار النفط، إلى جانب تراجع حجم الصادرات، في هبوطِ حادِ في عائدات صادرات البترول.

على الرغم من أن أسعار البترول عرفت انتعاشا وارتفاعا مع نهاية سنة 2020، غير أن الجزائر بقيت تعاني من تراجع في الأداء الاقتصادي وتباطؤ النمو وارتفاع التضخم، لأن ارتفاع أسعار النفط قابله أيضا ارتفاع السلع والنقل عالميا، و بما أن الجزائر دولة مستوردة للعديد من السلع، فقد من التضخم المستورد الناتج عن هذه السلع، لذا من المفروض أن السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي تكون سياسة مبنية على رؤية اقتصادية بحتة، غير أن عدم استقلالية هذه السياسة وارتباطها بالسياسة المالية التي تقررها الحكومة يجعل من الصعب التحكم في التضخم وفي المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

وعليه، يمكن القول أن السياسة الاقتصادية في هذه الفترة لم تكن مستقرة، وأن الظروف التي صاحبتها كانت استثنائية، لذلك فإن القرارات المتخذة جاءت وفقا لهذه الظروف.